الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر

أ. مولود عقبوبي

أستاذ مساعد قسم "أ"

قسم العلوم السياسية، المركز الجامعي غليزان

ملخص :

تعتبر الديمقراطية التشاركية الشكل الحديث للعملية الديمقراطية التي طبقت في العديد من الدول، إنها تتجاوز المقاربات التقليدية، والتي تعطي الأهمية لرأي الأغلبية في مقابل تهميش آراء أقلية المواطنين.

الديمقراطية التشاركية تعتبر أن كل الأشخاص معنيين بحق في المشاركة في العمل السياسي بدون إقصاء ولكن بطريقة منظمة و مهيكلة. هذا النوع من الحكم التشاركي يتميز بالمرونة والفعالية، ولكن على مستوى الواقع المحلي نجد الكثير من التحديات والعراقيل مثل تلك التي نجدها في ممارسات الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية في الجزائر، إذن نحاول أن نجيب على أسئلة ترتبط بواقع الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية – المجالس المنتخبة المحلية - الحكم التشاركي المحلي - الديمقراطية التمثيلية .

Abstract :

La démocratie participative est la forme moderne du processus démocratique, elle était appliquée par plusieurs pays surtout qu'elle dépasse les approches traditionnelles.

Ces approches donnent l'importance à l'avis de la majorité du peuple vis vers ça elles négligent l'opinion de la minorité des citoyens.

La démocratie participative considère que toutes les personnes concernées ont le droit de participer dans un travail politique sans exclusion avec une manière réglementaire (organisée)

Le type de gouvernance participative comme un type se caractérise par sa flexibilité et son efficacité mais en réalité locale on trouve des défis et des obstacles tels que les pratique de ce type dans les assemblés locales en Algérie, donc cette étude essaye de répondre à plusieurs interrogations qui relient à la démocratie participative locale en Algérie .

Les mots clés :La démocratie participative- assembles élus locales- la gouvernance participative locale -la démocratie représentative .

مقدمة :

إن بروز الديمقراطية التشاركية لم يأت لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجاوب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف اتساعا متزايدة ، (حركات نسائية وبيئية وحقوقية واجتماعية وتنموية...). كل هذه التكتلات لا تجد في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها، ولا منفذا لموقع القرار السياسي لتداولها. في حين تعتبر الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة، لحل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية وتنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، وتوفير الأمن الاجتماعي، والتربية على ثقافة التوافق، والأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع، وتتجدد الديمقراطية بناء على المواطنة والمدنية والمنفعة العامة، وتوفير المعلومة والتسيير العقلاني والمساهمة في اتخاذ القرار، والانتقال من المحلي إلى الوطني.

نتعرض للموضوع من خلال نقاط أساسية : نفسر مفهوم الديمقراطية التشاركية، وأسباب ظهورها ، ونتطرق إلى الحالة الجزائرية ، وكيف حاولت الدولة تجسيد هذه الآلية على المستوى المحلي ، أي على مستوى المجالس المحلية المنتخبة، على اعتبارها مؤسسات تنبثق عن العملية الديمقراطية وتعبر عن ممارسة العملية السياسية على مستوى المجتمعات المحلية.

الإشكالية:

ما هو واقع الديمقراطية التشاركية بالمجالس المنتخبة المحلية بالجزائر؟ وما ما هي طبيعة الآليات التي تسمح بتعزيز هذا النوع من الديمقراطية على المستوى المحلي؟ أم أن تجسيد الديمقراطية التشاركية المحلية لا يزال يواجه الكثير من العراقيل لاسيما تلك المتعلقة بغياب ثقافة الدمقرطة على مستوى المجالس المنتخبة المحلية؟ وللإجابة على هذه الاشكتالية نقسم الدراسة كما يلي:

المحور الأول : الديمقراطية التشاركية قراءة في المفهوم والأهمية

المحور الثاني : السياق العام للديمقراطية التشاركية في الجزائر وأطرها القانونية

المحور الثالث: رهانات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المحور الرابع: آليات الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر

المحور الأول : الديمقراطية التشاركية قراءة في المفهوم والأهمية

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

تُعرف الديمقراطية[1] التشاركية على أنها: " المشاركة المواطنين في القرارات والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي في هذه القضايا على الأعضاء المنتخبين، وبالتالي فان هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل بين الجماهير أكبر"[2].

ويطرحها بعض المفكرين في شكلها البسيط على أنها تلك العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي، وهي كذلك حق المواطنين في النظم الديمقراطية في المشاركة، بحيث انه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمهم نوابهم والتي تكون على صلة مباشرة بحياة المواطنين[3].

كل ذلك جعل الديمقراطية تعمل على تكييف نفسها مع الواقع الجديد – واقع الأزمة –وإعادة تحديد مبادئها وأولوياتها من أجل أعادة الثقة للشعوب[4].

كما اعتبرت الديمقراطية التشاركية محفزة للانتقال من ممارسة السيادة باعتبارها المعبر عن الإرادة الموحدة لمجموع المواطنين، إلى الاهتمام بحماية حقوق الفرد[5].

---

[1]- إن مصطلح الديمقراطية هو في الأصل مشتق من الكلمة اليونانية "Demokratia" والتي تعني " الناس أو الشعب " وهذا المصطلح مكون من كلمتين هما " démos" وتعني الشعب و كلمة "kratos" وتعني الحكم والسلطة وقد ظهر هذا التعريف البسيط للديمقراطية في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد للدلالة على الأنظمة السياسية التي عرفتها المدن اليونانية (خاصة اثينا و اسبرطة) و بالتالي فان الأصل التاريخي للديمقراطية وبداية نشأتها يرجع إلى الحضارة اليونانية القديمة، فيما عرف بديمقراطية أثينا المباشرة والتي ظهرت في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد ،حيث كان الشعب يجتمع في العام أربعين مرة ليناقش كل القضايا السياسية المهمة ويصدر فيها قراراته، وينظر في أمور معاشها بطريقة مباشرة ،وبشكل جماعي دونما حاجة للتفويض أو اختيار عدد محدد من الناس لينوبوا عن البقية في إدارة شؤون الحكم.

[2]- James Brown, " What is participatory demoracy ? it means you get involved ",Daily times, March 1,2010,Available on the link : http://glasgowdailytimes.com/opinion/x1834679394/What-is-participatorydemoracy ?.

[1]-GatheCagé et Julia Cagé, «Crise de la démocratie représentation et invention démocratique,» Dossier (Mars 2007), p.[3].

[2]- روبيرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل ،(القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية) ،٢٠٠٠ص .

[5]- مارسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية :مسار العلمنة، ترجمة شفيق محسن(بيروت :المنظم العربية للترجمة) ،2007. ص 92.

و تتفق معظم التعريفات للديمقراطية التشاركية حول العناصر التالية وهي :

1- تبني مفهوم الديمقراطية من الأسفل La démocratie par le bas[1] .

2- مكملة للديمقراطية التمثيلية La démocratie représentativeوليست بديلا عنها.

3- تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن وممثليه وبين المواطن وقضاياه .

4- دور بارز للمحليات في إطار آليات تنفيذها .

وعلى أساس ذلك نجد أن مفهوم الديمقراطية التشاركية مفهوم أكثر ديناميكية وعملية من مفهوم الديمقراطية الكلاسيكية وأكثر إدماجية [2] ، وخاصة تلك التي عرفت بالديمقراطية التمثيلية التي تعثرت في أكثر من مرحلة، و ذلك ما نتعرض إليه في ما يلي .

الفرع الثاني: أزمة الديمقراطية التمثيلية

كثير من الكتابات أصبحت تشير إلى ما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية في الغرب ، وقد بدأت هذه الكتابات وإرهاصاتها الأولى مع كتابات جون ديوي والذي رأى أن الديمقراطية يجب أن تترسخ في التنظيم الاجتماعي ، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية المركبة ، والتي تحولت فيها الديمقراطية إلى مجرد إجراء، حيث أن الديمقراطية تشكل ثقافة وعملية مستمرة ولا تتوقف بمجرد انتهاء عملية التصويت الانتخابي[3].

وفي كتابه حول " الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية " ، تناول عالم الاجتماع الانجليزي "أنتوني جيدنز" ما انتهى إليه الوضع الحالي في ظل الديمقراطية التمثيلية التقليدية، من "استبعاد "أخذ شكلين أساسيين ، أحدهما خاص بمن هم في قاع المجتمع، أي الأفراد الذين يشكلون القاعدة الاجتماعية الذين لا يجدون أمامهم قنوات تستوعبهم في التيار الرئيسي للمجتمع، حيث لا يستطيعون التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم، في ظل المنظومة الاجتماعية

[1]- أو ما يسمى بمقاربة السياسة من الأسفل : la poltique par le bas وتبرز في هذا المجال أبحاث J.F.BAYAT حول : جماعة بحث تحليل الأنماط الشعبية للفعل السياسي، sd'action d'analyse des modes populaire Groupe poiltique en 1980.

[2]- كلوفيس هنريك دي سوزا ، الديمقراطية التشاركية في البرازيل :ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية، مبادرة الإصلاح العربي 15 مارس 2012 في موقع :.<http://www.arab-reform.net/ar>.

[3]- ماجدة علي صالح ، دراسات في الإيديولوجية السياسية ، القاهرة ، بدون دار نشر . 2008، ص89.

و السياسية التقليدية، والأخر هو الاستبعاد الإرادي والذي يعني انسحاب القوى النافذة ماديا، والتي تتمتع بمعظم الحقوق في النظام العام (الامتيازات الصحية والاجتماعية ولاقتصادية الخ...) وغيرها من الخدمات، الأمر الذي يعني ضمنيا التأثير على كفاءة وجودة الخدمات، حيث أن حقوق المشاركة السياسية اقتصرت مع مرور الوقت على إجراء الانتخابات وبعد ذلك يرجع كل فرد وجماعة إلى الانعزال .[1]

كذلك من بين ملامح فشل نموذج الديمقراطية التمثيلية، أنها مكنت الأقلية للسيطرة على المجال العام، بينما أصبحت الأغلبية تعرف تهميشا أكبر، بحيث أصبحوا لا يتحكمون في خيارات الحراك الاجتماعي[2]. كما تبرز عدة عوامل تجعل من الديمقراطية التمثيلية آلية لا تكفي لحماية الحريات ، بحيث أن مسألة الحريات تحولت إلى امتيازات يتمتع بها قلة من الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم [3].

في هذا السياق حلل "روبرت بينتام" مجموعة العوامل التي تؤثر في فعالية العملية الديمقراطية، وكيف أفرزت مطالبات بإعادة النظر في الديمقراطية التمثيلية، وكان هذا في تناوله لمسألة رأس المال الاجتماعي، حيث أشار إلى قضية أزمة الثقة من جانب المحكومين اتجاه السلطة، والتي ترسخت على أثر المشاكل الاقتصادية والفضائح السياسية والأخلاقية، حيث اتضح أن خلال الفترات التي تفصل بين كل انتخابات وأخرى قد يتم اتخاذ قرارات دون الرجوع إلى الشعب، تكون في ذات أهمية كبيرة ، وربما يعارضها الشعب[4]، والأمثلة على ذلك كثيرة (حرب العراق 2003 ، الخ ...) أنها عوامل جعلت من الأفراد يمتنعون عن المشاركة السياسية، الأمر الذي تبينه انخفاض نسب التصويت في معظم الدول الديمقراطية.

---

[1]- أنتوني جيدنز ، الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية " ، تر: أحمد زايد ، محمد محي الدين ،القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 2010، ص143.

[2]- ماجدة علي صالح ، مرجع سابق ، ص 92.

[3]- يعرفون باسم طبقة الرأسماليين ، الذين تتراكم ثرواتهم في ظل النظام الديمقراطي، حيث أن الرأسمالية كتوجه سياسي، ارتبطت في ظهورها بتطور الديمقراطية .

[4]- Robert D.puntnam , "Bowling alone : America's declining social capital , Journal of democracy , January 1995 ,P :3.

الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية و الديمقراطية الكلاسيكية : تجارب وأهمية

أ) التجارب :

إن مفهوم الديمقراطية التشاركية بدأ يفرض نفسه شيئا فشيئا في الخطاب السياسي منذ عدة سنوات،

لدرجة أن المفهوم أصبح يشير إلى نموذج سياسي بديل، يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي. وتستهدف الديمقراطية التشاركية تنشيط الديمقراطية أكثر، وذلك بتعزيز دور المواطن الذي ينبغي أن لا يقف عند حدود الحق في التصويت و الترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، بل أن يمتد ليشمل الحق في الإخبار وفي الاستشارة وفي التتبع و التقييم.أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية، تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة، تمارس بشكل يومي وعن قرب، لدرجة أن هناك من يسمي الديمقراطية بهذا المعنى التشاركي، بالديمقراطية المباشرة والدائمة، تمييزا لها عن الديمقراطية التمثيلية التي هي ديمقراطية غير مباشرة، تمارس عبر واسطة المنتخبين الذين قد يتخلون عن دور الاقتراب من المواطن، فيعيدون إنتاج مركزية الإدارة أو الدولة. إنها كشفت أماكن الخلل، ومكنت المواطن من معرفة أشكال القصور الحكومي، لكونها تسمح بإبداء الاقتراح والمبادرات من طرف المواطنين.[1]

ب) الأهمية :

تبرز أهمية الديمقراطية التشاركية كنمط حكم وكمقاربة مهمة بالمقارنة مع الديمقراطية الكلاسيكية من خلال [2] :

تعيين	الديمقراطية الكلاسيكية	الديمقراطية التشاركية
التنظيم	متمركز ثابت، ومنغلق	لامركزي متغير ، ومنفتح

[1]- نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العالمي للدراسات، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، ط1، ص ص 31 33.

[2] - بوحمي ربيعة، المقاربة التشاركية في الفعل التنموي : بعض المبادئ و التوجيهات، في موقع: volontariatacj.over-blog.com/article-49049582.html تصفح بتاريخ : 2016/02/01.

الإجراءات	ثابتة ومتصلبة وغامضة	مرنة واضحة وسهلة التكيف
التواصل	أخبار أوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل و خلاق

جدول يوضح الفرق بين الديمقراطية الكلاسيكية والديمقراطية التشاركية

لذا فان الديمقراطية التشاركية تمكن من :

1. إشراك المستفيدين في تحديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية.
2. مساهمة كل الأطراف الفاعلة في صياغة وانجاز المشاريع .
3. استثمار المعارف التقليدية.
4. جعل المشاريع أكثر مطابقة وملائمة للواقع .

المحور الثاني : السياق العام للديمقراطية التشاركية في الجزائر وأطرها القانونية

الفرع الأول: حالة الديمقراطية التشاركية في الجزائر

كغيرها من الدول حاولت الجزائر الانتقال من حالة الديمقراطية التمثيلية إلى حالة الديمقراطية التشاركية،

لكن ذلك لم يتم على مستوى السلطة المركزية، إذ لا تزال طريقة التمكين السياسي هي عملية الانتخاب دون إشراك باقي الفاعلين في عملية صناعة القرارات المهمة، وإنما ما عملت عليه الدولة الجزائرية في هذا المجال هو تجسيد مبدأ التشاركية على المستوى المحلي، على أساس انه مهما تعددت نظم الانتخابات، إلا أنها تبقى قاصرة عن إفراز أغلبية واسعة ممثلة لجميع المواطنين، خاصة على مستوى المجالس المنتخبة المسيرة للجماعات المحلية، لذلك فقد برز تنامي لممارسات جديدة من شأنها سد النقائص الناجمة عن قلة التمثيل هذه في الجزائر .

لقد حاول المشرع في الجزائر إيجاد بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، والتي كان ينص عليها كل من قانوني البلدية والولاية لسنة 1990، مقتصرة على إمكانية مشاركة المواطنين في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة، وتحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية، بالإضافة إلى إمكانية استعانة اللجان المحلية التابعة للمجالس

المنتخبة بذوي الخبرة، للاهتداء بآرائهم بالنظر إلى طابعها الاستشاري[1].

غير أن عدم الاستقرار السياسي، وحالات الانسداد التي عرفتها كثير من المجالس المحلية المنتخبة، والناتجة بالخصوص عن تضارب مصالح المنتخبين المشكلين للمجلس المحلي، إضافة إلى ضعف التمثيل كلها عوامل شكلت دافعا قويا للدولة لتبني مبدأ الديمقراطية التشاركية كصورة جديدة للديمقراطية، بهدف مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم[2] الأمر الذي من شأنه أن يتيح لأكبر شريحة من المواطنين بأن يكون لهم دور في تحديد أولويات التنمية، ولا يتأتى ذلك إلا بإشراك أكبر للحركة الجمعوية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي[3].

لقد أصبحت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، وبالخصوص تلك التي تقلدت الحكم منذ بداية الألفية الجديدة، تولي عناية كبيرة لإشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، واعتبرت ذلك من دعائم الحكم الراشد[4].

لقد اعتبر المشرع من خلال قانون البلدية الجديد، توسيع مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، عبر استشارتهم في أولويات التنمية المطلوبة على مستوى البلديات من بين أولوياته، على اعتبار أن المواطن أصبح من حقه إبداء"آراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته"، لذلك كله كان لاعتماد مبدأ استشارة المواطنين حول خيارات أولويات التهيئة والتنمية البلدية من ضمن أهم النقاط التي تضمنها قانون البلدية الجديد[5].

---

[1]- بوحنية قوي وعصام بن الشيخ،" جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا– حالة الجزائر"، في : بوحنية قوي وآخرون، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية .عمان : دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2015 ،ص ص115 -134.

[2]- الأمين شريط، "الديمقراطية التشاركية ... الأسس والآفاق: ندوة البرلمان، المجتمع المدني، الديمقراطية"، مجلة الوسيط، الجزائر: وزارة العلاقة مع البرلمان، العدد: 06، (2008)، ص. 46.

[3]- « Le but et de revoir le processus de prise de décision,, de permettre une meilleure cohérence dans la gestion des affaires publiques et en extirper la corruption, la rénovation du système de représentation des citoyens dans les collectivités locales comme seul remède à la colère des citoyens colère des jeunes » ,quotidien Le Matin, N°2861, du 23-07-2001.

[4]- أنظر القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي2012 المتضمن قانون الجمعيات.

[5]- عرض أسباب مشروع قانون البلدية رقم 10/11 قبل صدروه .

الفرع الثاني: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية

لقد أصبحت الديمقراطية التمثيلية غير كافية لتمكين كل المواطنين في التأثير على القرارات التي تمسهم مباشرة، ولهذا ظهرت ديمقراطية المشاركة [1]، إذ لا يختار المواطنون ممثليهم في المجالس المنتخبة عن طريق الانتخاب فقط، بل يساهمون أثناء العهدة الانتخابية بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم ومراقبة ممثليهم، وهذا المفهوم هو ما حاول المشرع تطبيقه على مستوى قانون البلدية 10/11 حسب ما جاء في الباب الثالث من القسم الأول من القانون ، والمعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا المفهوم يبقى بعيدا عن المفهوم الفرنسي للديمقراطية المحلية، والمعبر عنه بمشاركة الناخبين في القرارات المحلية سواء عن طريق الاستفتاء المحلي أو استشارة الناخبين[2]، حيث يمكن للهيئة المنتخبة التداولية للجماعة الإقليمية تقديم أي مشروع مداولة في حدود اختصاصاتها لاستفتاء المواطنين. كما يمكن لعدد معين من الناخبين تقديم طلب بتسجيل نقطة في جدول أعمال الهيئة المنتخبة حول تنظيم استشارة.

رغم أن قانون البلدية رقم 08/90 كان يضمن حق الإعلام للمواطن فيما يخص شؤون بلديته [3]، إلا أنه كان يفتقر إلى آليات أخرى تتيح للمواطن المساهمة بشكل مباشر في تسيير شؤون بلديته .

من هذا المنطلق جاء قانون البلدية الجديد، ليتناول هذه الوضعية مبرزا أهم أسباب ضعف البلديات، وهو" ضعف الاتصال من طرف المنتخبين المحليين الذين لا زالوا غير متشبعين بمقاربة جوارية ".

في هذا السياق، وحسب المادة 11 من القانون الجديد رقم 10/11 المنظم لشؤون

---

[1]- حول الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المحلية التشاركية ارجع إلى :

GUERARD (Stéphane), La démocratie locale en question, RDP,LGDJ,Paris,2005,pp291-326.

يميز الكاتب في إطار ديمقراطية المشاركة بين الديمقراطية الإعلامية والديمقراطية الجمعوية والديمقراطية الاستشارية والاستفتاء المحلي

[2]-Voir chapitre 2 : participation des électeurs dans le décisions locales, Section 1: Referendum locale, et section 2 : Consultation des électeurs , Code General des Collectivités territoriales ....

[3]- المادة 19 من قانون 08/90 تقر بعلنية جلسات المجلس الشعبي البلدي ، والمادة 21 تتعرض لتعليق المداولات لإعلام المواطنين .

البلدية، فقد جاء فيه " أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، بحيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1].

غير أن الإطار الذي المبادرات المحلية ويحفز المواطنين ويحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، غير محدد في هذا القانون والذي أحاله على التنظيم لتحديد كيفياته وتنظيمه [2].

وقد نصت المادة 13 من قانون البلدية رقم 10/11 على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، والذين من شانهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم .

كما تبرز أهمية اطلاع أي شخص على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وكذا قرارات البلدية، ويمكن لأي شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها أو جزئية على نفقته[3].

الفرع الثالث: فرص وعوائق الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية

تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حقّ المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي "البلدية "، حيث أنّ الإصلاح الحتميّ للسياسة العامة أصبح أكثر من ضرورة في ظلّ الانهيار التام للمجتمع في مواجهة السلطة–حسب بعض الباحثين – "لا بدّ من الإصلاح، لأنّ السلطة أكثر من مطلقة، والمجتمع أكثر من عاجز"[4]. وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام

[1]- المادة 11 من قانون البلدية رقم 10/11.

[2]- المادة 12 من قانون البلدية رقم 10/11.

[3]- المادة 14 من قانون البلدية 10/11.

[4]- عبد المحسن هلال، علي خليفة الكواري، عبد العزيز محمد الدخيل، السياسة العامة والإصلاح في مجلس التعاون الخليجي (بيروت: منتدى المعارف، منتدى التنمية، 2013)، ص. 16.

المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضيفه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة...، للتخلّص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحليّ، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية.

لكن هناك جدلية تبرز حول مدى صلاحية الديمقراطية التشاركية بالمجالس المنتخبة المحلية في الجزائر ، فهي تطرح مسالتين أساسيتين هما :

الديمقراطية التشاركية ــــــــــــــــــــــــــــــ ذات قيمة ديمقراطية أم أن

الديمقراطية التشاركيةــــــــــــــــــــــــــــــ ذات فعالية تنموية ،

فهناك من يرى أن الديمقراطية التشاركية هي قيمة ديمقراطية أكثر منها تحقيق للتنمية الاقتصادية[1]، وهي إرضاء لرغبات المجتمع في المشاركة في تسيير أموره، على الأقل باختيار ممثليه الذين يتولون ذلك، دون حتمية تحقيقهم فعالية تلبية حاجاتهم. في حين أن حسن التسيير للمصالح العامة والوصول إلى فعالية أكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون عبر المصالح غير المركزة للدولة ،التي تراعي جانب الكفاءة و المردودية العالية لموظفيها .

ولعل النظام السياسي في الجزائر يذهب في هذا الاتجاه، بدليل أن تطبيق آلية الديمقراطية التشاركية على مستوى المركز محتشمة جدا، وكون بنية المجالس المنتخبة لا تسمح باتخاذ القرارات بإشراك كل الفئات الاجتماعية، وهذا ما يجعل المشرع يميل في اتجاهه إلى الحكم برهن صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية تحت رقابة مشددة للوالي المكرس كمحرك للتنمية المحلية ، وفي الوقت نفسه دون تعزيز الموارد المالية المحلية والقيم الديمقراطية التشاركية .

[1]-ANDRE Houriou : " la conception de la décentralisation territoriale en Tunisie , RASJEP, Alger,2005,p57.

المحور الثالث: رهانات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

تُطرح عناصر مهمة في هذا السياق، خاصة وأن الأمر يتعلق بالبعد القانوني والبعد السوسيولوجي للحكم التشاركي المحلي بالجزائر.

الفرع الأول: الرهان القانوني للحكم التشاركي

على الرغم من الأهمية التي أعطيت للبلدية بعد الاستقلال مباشرة، باعتبارها إطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام، إلا أن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري من جهة، والحقائق التي أفرزتها الممارسة من جهة أخرى، خاصة في ظل التعددية الحزبية، إضافة إلى التحولات التي يعرفها العالم، جعلت من الضروري" الانتقال إلى مرحلة نوعية أخرى في تنظيم وسير وإدارة البلدية...في اتجاه يجعل منها أحد الفاعلين في الإصلاحات المباشرة من طرف الدولة في كل أبعادها"، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

- عصرنه التسيير البلدي، حتى يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع؛
- إصلاح الجباية والمالية المحلية، بغية توفير الموارد الكافية، وترشيد النفقات، واستغلالها في تحقيق التنمية المحلية.
-دعم برامج تكوين المنتخبين والأعوان البلديين، حتى يتأقلموا مع التحديات التي تواجه البلديات، خاصة إذا علمنا أن 39% منهم ذووا مستوى عال [1].

وهكذا جاء قانون البلدية لسنة 2011 ببعض الحلول لتجاوز النقائص التي اعترت قانون البلدية لسنة 1990، آخذا بعين الاعتبار التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، كما أن التعديلات المقترحة وتماشيا مع مشروع الإصلاح السياسي والدستوري الذي تعرفه البلاد، جعلت من المواطن جوهر هذه التعديلات، سواء بإشراكه في تحديد خيارات التنمية المحلية، أو بفتح مجال القيادة والتسيير للأجيال الجديدة من النساء والشباب .

الفرع الثاني: الرهان السوسيولوجي للحكم التشاركي

يستمر الالتباس عندما يمزج الحكم التشاركي بين الوسائل والأهداف، حيث على مستوى الوسائل، يكون الحكم التشاركي هو مجموعة من الأنشطة التي تسمح بإنتاج أفعال مترابطة

[1]- الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني ، رقم 205، المؤرخة في 28 مارس 2011، ص 8.

(أنشطة التنسيق، التعاون، إلخ...) وفيما يخص الأهداف، يتطابق الحكم التشاركي مع الحكامة gouvernabilité أي القدرة على إنتاج التماسك والالتحام. لكن ومهما يكن، فوراء مفهوم الحكم التشاركي ينبثق ما نسميه اليوم بالأشكال الجديدة للفعل العمومي، المؤسسة على الشراكة، التعاون والمرونة[1]. فإشكالية الحكم التشاركي إذن تندرج في إطار تجاوز معوقات الحكم وخلق دينامية تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع، تجعل من التنسيق بين مختلف التنظيمات والقطاعات مشكلها الجوهري لإنتاج سياسة عمومية منفتحة تستند إلى فاعلين ومشروعيات مختلفة، وخصوصا القطاع الخاص.

ويجد الحكم التشاركي في البعد المحلي دعامته بامتياز حيث من غير الممكن تقويم الفعل العمومي والسياسات العمومية دون الانطلاق من منطقة أو مدينة بعينها و فاعليها سواء كانوا منتخبين، مقاولات، سلط محلية، جمعيات، منظمات دولية، أفراد، إلخ... على عكس الحكم المحلي الذي بقي في حدود المقاربة المؤسساتية بعقلانيتها الأحادية. فالحكم التشاركي يتجه نحو الاختلاف، المرونة الكبيرة، تعدد الفاعلين، تحول في أشكال الديمقراطية المحلية وتعقد أشكال المواطنة، وتصبح السلطة المحلية فاعلا مهما حقيقة، كالدولة أيضا، لكن فاعلا من بين آخرين[2] وهذا ما يطرح تحديات سوسيولوجية على الحكم التشاركي المحلي في الجزائر.

الفرع الثالث: حدود الديمقراطية التشاركية

لكن مع ذلك فالديمقراطية التشاركية لها سلبياتها أيضا، فهي تخلق ما لا نهاية له من أقطاب القرار، مما يحول أحيانا دون القدرة على اتخاذ القرار.و بتعبير ريمون بودون: يمكن أن ينحرف تدبير الاختلاف بين هذه الأقطاب، إلى صراع متواصل حول السلطة. بل الأكثر من ذلك، فمن الصعب معرفة ما إذا كانت آراء الأشخاص المشاركين في صنع القرار، تتأسس على اعتبارات موضوعية أو أنها تعبير فقط عن مصالح شخصية أو فئوية. هذا إضافة إلى أن

[1]- Lefevre Christian, Gouvernance, institutions, territoires, in, Colloque: la ville éclatée 8-20-Juin 1996, Ecole Nationale des Ponts et Chaussées , Paris1996 ,

[2]- Legales P., Du gouvernement des villes à la gouvernance urbaine, in, Revue française de sciences politiques (R.F.S.P ,)N°46 , 1995 , p. 60

الانخراط المتزايد والمكثف للجمعيات في مسلسل الديمقراطية التشاركية، يؤدي إلى تحجيم دور الفاعلين التقليديين (المنتخبين وممثلي الإدارة)، بل ويخفي أحيانا التأثير غير المباشر للمنظمات الدولية[1]، إذا أخذنا بعين الاعتبار التمويل الكبير الذي تتلقاه الجمعيات من هذه المنظمات، والنتيجة هي استهداف السيادة الوطنية وتقليص سلطة الدولة والمؤسسات المنتخبة. وهناك في الأخير خطر تحول الديمقراطية التشاركية إلى نوع من الشعبوية السياسية: فهناك من يعتبر أن الرجوع إلى الشعب بدون الوساطات التي تمنحها الديمقراطية التمثيلية (الانتخابات والتصويت والمؤسسات المنتخبة)، ينطوي على صعوبات وتعقيدات ومخاطر.

المحور الرابع: آليات الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة بالجزائر

إن هذا النوع من أنواع الديمقراطية، لا تكفيه الميكانيزمات المعروفة في المواعيد الانتخابية، فهي لا تحتاج مراقبين وصناديق اقتراع وعملية تصويت، بل تستلزم آليات أساسية لتتجذر أكثر على مستوى الميدان وخاصة ميدان الجماعات المحلية[2].

وعلى أساس ذلك رأى بعض المفكرين أن تطبيق الديمقراطية التشاركية يجب أن يستند الى قاعدتين مهمتين هما : المواطنة[3] la citoyenneté ، والثانية المشاركة la participation ، بالإضافة إلى ذلك فان الديمقراطية التشاركية ظاهرة وبناء يبدأ من الأسفل وينتهي الى الأعلى ، على عكس الديمقراطية التمثيلية التي تنتظم على أساس توجيهات الهيئة المنتخبة من الأعلى إلى الأسفل ، كما تعتبر الشفافية شرطا أساسيا لنجاح هذه التجربة ، وضمان عدم التلاعب بها، او احتكار فئات بعينها لهذا الشكل من الديمقراطية الذي يعتبر حديثا نسبيا .

الفرع الأول: تعزيز دور المجتمع المدني

لكي تصبح الديمقراطية كاملة يلزم إضافة مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام

[1]- OLIGA Victor, premières victoires de la démocratie participative, Le Monde diplomatique, mars 2001, p. 22-23.

[2] - تعرف المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون" .

[3]- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية،الطبعة 1، دار الفكر الجامعي ،القاهرة ،2000، ص 358.

عبر استشارات كبرى قبل البدء في انجاز المشاريع، و كذا القيام باجتماعات عمومية معهم. وانطلاقا مما تقدم، نقدم مجموعة من الآليات لها ارتباط بدرجة مشاركة السكان في تدبير الشأن المحلي في إطار الديمقراطية التشاركية : إذا كانت مشاركة المجتمع المدني (جمعيات، سكان...) في تسيير الشأن المحلي هي أساس الديمقراطية التشاركية، كيف تتم هذه المشاركة ؟ هل يكفي فقط القيام باستشارات كبرى مع السكان قبل صياغة القرارات للقول بأن الديمقراطية التشاركية تحققت ؟

الفرع الثاني: المشاركة

هي إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم و الإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله. و هي حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت و الترشح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة.

الفرع الثالث: إرساء عملية بناء الديمقراطية من الأسفل

بمعنى أن تعطى الأهمية للشعب أو القاعدة الاجتماعية في التوجيه، وأخذ القرارات الهامة على المستوى السياسي، وهذا البناء يقوم على الاقتراحات والأفكار المحلية ، وذلك من خلال الانتظام في هيئات المجتمع المدني، ومختلف اللجان الأهلية، حيث توصل الأفكار والمطالب إلى مختلف الهيئات المنتخبة، سواء كانت المجالس الشعبية المحلية المنتخبة أو البرلمان.

خاتمـــــــة :

إن الديمقراطية التشاركية كمعطى فرضته بيئة التطورات السياسية المتعلقة بأنماط حكم المجتمعات، كما أنها أتت لتعالج واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات ، في ظل التخلف الواضح للبرلمانات و البنيات السياسية و الاقتصادية والثقافية، و التغييب الممنهج للمواطن عن المشاركة في الشأن العام المحلي .

إن الأخذ بالديمقراطية التشاركية و الدعوة إليها، جاء نتيجة الانتقادات المتكررة و المتزايدة للنظام النيابي، الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية، سواء من الناحية

المحلية أو البرلمانية، خاصة أن دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب، و لقد استعملت عدة دول هذا النموذج من الديمقراطية، و بعدها انتقلت عملية التطبيق إلى الدول الأخرى .

الجزائر كغيرها من تلك الدول تحاول تطبيق هذا النموذج من الحكم التشاركي المحلي، نتيجة مجموعة من التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع، وزيادة للمطالب المتعلقة بالتنمية.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية كمنهج و إجراء كرسته الإصلاحات الدستورية والسياسية التي عرفتها الجزائر من جهة، وواقع تطوير العملية المؤسساتية البرلمانية من جهة أخرى، وذلك ما رأيناه في قوانين الإصلاح السياسي للجماعات المحلية وخاصة القانون الجديد المتعلق بالبلدية والولاية .

قائمة المراجع :

القوانين العضوية ، القوانين ، الأوامر :

1. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن **قانون البلدية** .
2. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن **قانون الولاية** .

الكتب :

3. أنتوني جيدنز ، " **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية** " ، تر: أحمد زايد ، محمد محي الدين ،القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 2010 .
4. بوحنية قوي وعصام بن الشيخ،" **جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا– حالة الجزائر**"، في: بوحنية قوي وآخرون، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**.عمان :دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى،2015 .
5. عبد المحسن هلال، علي خليفة الكواري، عبد العزيز محمد الدخيل ، **السياسة العامة والإصلاح في مجلس التعاون الخليجي** : بيروت: منتدى المعارف، منتدى التنمية، 2013
6. داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي،القاهرة ،2000.

7. ماجدة علي صالح ، **دراسات في الايديولوجية السياسية**، القاهرة، بدون دار نش . 2008.

8. محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1996

المراجع باللغة الأجنبية :

9. ANDRE Houriou : " la conception de la décentralisation territoriale en Tunisie , RASJEP, Alger,2005
10. GUERARD (Stéphane), La démocratie locale en question, RDP,LGDJ,Paris,2005,
11. Robert D.puntnam , "Bowling alone : America'sdeclining social capital , Journal of democracy , January 1995.
12. Oliga Victor, premières victoires de la démocratie participative, Le Monde diplomatique, mars 2001.

المواقع الالكترونية :

[1]3.Carigcalahoun , " Participatorydemocracy" The dictionary of the sociale sciences, January 1 , 2002, available on the link :
http://www.highbeam.com/doc/1O104-participatorydemocracy.html

[14.]James Brown, " Whatisparticipatorydemoracy ? itmeansyougetinvolvd ",Daily times, Maech 1,2010,Available on the link :
http://glasgowdailytimes.com/opinion/x1834679394/What-is-participatorydemoracy ?.